

تهشيش كيان الدولة الوطنية

الكاتب



عبد الاله بلقزيز

عبد الإله بلقزيز

على غير ضابط نظري - فلسفي وقانوني وسياسي - وقعت الإفاضة والتنفييل في استيلاء حقوق جديدة - باسم حقوق الإنسان- والتبشير بها، بأفعل وسائط الدعاية الإيديولوجية، وصولاً إلى استيلاء رأي عام حامل للفكرة يُستقوى به وبمطالبه لإملائها على دول العالم وإقرارها بتشريعات دولية ملزمة. ولقد يبلغ الإلزام هذا حداً يجعل من التحلل من الالتزام بأحكام ذلك القانون مسلكاً محفوفاً بالمخاطر قد يرتب على مرتكبه احتساباً شديداً: سياسياً واقتصادياً وربما عسكرياً، أو عقاباً غير ظاهر البصمات من قبيل تفجير تناقضات داخله الاجتماعية والسياسية. وما أكثر دول العالم التي كانت عرضة لهذين الضربين من العقاب، أو لأحدهما، في هذه الثلاثين عاماً العجاف من سطوة عقيدة العولمة النيوليبرالية.

ولقد قاد فيض الاستيلاء ذلك لحقوق من أخرى، في جملة ما قاد إليه، إلى تزوير معنى المواطنة ومضمونها بمقدار ما قاد بالموازاة، إلى إبطال مبدأ السيادة الوطنية وحُرمتها، وتعطيل مفاعيله، إن لم يكن قد أتى على حيّزات من تلك السيادة بمعاول الهدم. ولقد كان مبدأ السيادة هذا قد تلقى ضربةً موجعة، قبل ذلك؛ هي التي سدتها له العولمة في تَبدياتها الاقتصادية والتجارية والمالية والثقافية والقيمية، وها هو يتلقى، اليوم، نكسةً جديدةً قد تكون أشد وطأة من ذي قبل. وهي، هذه المرة، نكسة سياسية وتأتيه من طريق الطعن على سيادة الدولة الوطنية على مواطنيها، والطعن على شرعية ولايتها القانونية عليها، مقترنين بالضغط على منظوماتها التشريعية الوطنية قصد التّكيف والتكييف من طريق استدخال تشريعات دولية فيها لا تعني، في المطاف الأخير من زراعتها القيصرية فيها، غير نسف نظام المواطنة نفسه وإلتيان على رسمه بالمحو!

حين يقع الضغط على دولة ما لتمتيع جماعة اجتماعية فرعية فيها، تنتمي إلى الجماعة الوطنية الواحدة العامة، بحقوق خاصة بها - فائضة عن حقوق المواطنة التي تتمتع بها أسوةً بغيرها - بدعوى أصولها الأقوامية، أو تميزها الطائفي أو المذهبي؛ وحين يبلغ الضغط ذاك حد إكراه الدولة على وجوب تخصيص بعض تلك الجماعات بحصة سياسية في مؤسسات الدولة، أو حملها - بوسائل الابتزاز المختلفة - على إجراء هندسة سياسية أو دستورية للدولة والسلطة والنظام تُقَسَّم بموجبها سلطات الدولة إلى حصص تُخص بها جماعات (على منوال ما فعله «دستور بريمر» في العراق وسارت عليه النخب السياسية التي تنفذت بعد الاحتلال)، ففي ذلك تفكيك للدولة الوطنية، وتقسيم للسلطة وتجزئة للشعب الواحد. بل فيه ما يزرع كل مقومات تنمية التناقضات والصراعات على السلطة في المجتمع، وصولاً إلى لحظة الاقتتال الأهلي عليها. هل من نسف للمواطنة والدولة الوطنية والسيادة أكثر من هذا؟

المفارقة الصارخة في الموضوع أن المبدأ الذي تتضافر إرادات الهدم من أجل محوه - أعني مبدأ المواطنة - هو الذي كان عليه مبنى النظام السياسي الحديث؛ وهو ثمرة هندسة سياسية رفيعة المكانة قامت على إنجازها ثورات فكرية واجتماعية وسياسية هائلة كانت أوروبا مسرحاً تاريخياً لها بين مطالع القرن السابع عشر ومنتصف القرن التاسع عشر. وما من شك يخامرنا في أن من يُعالنون المواطنة والدولة الوطنية الاعتراض إنما يعترضون غرضاً سياسياً يؤدنا إلى غير ما أدتنا إليه الدولة من مصائر. يكفيننا أن نتأمل، جيداً، في ما يشهد عليه مبدأ المواطنة، اليوم، من معاناة وجودية جرّاء طفرة إيديولوجيا حقوق الإنسان؛ نعني الإنسان المنظور إليه من فقهاء الليبرالية الجديدة بوصفه عابراً للأوطان والدول؛ إذ إن ذلك الذي تشهد عليه من تأزم يُظهرنا أننا مقبلون فعلاً، على هندسة سياسية جديدة للعالم؛ للسلطة، للقانون وللنخب السياسية الحاكمة فيه

ستكون هذه الهندسة من طبيعة أنثروبو- سياسية؛ أي لن تكون مادتها من الشعوب والأمم، التي بها تتكوّن الدول؛ بل أي المنظور إليهم في (Individualized) من الجماعات الأهلية والعصبيات والطوائف والمذاهب والأفراد المُفردون فردانيتهم المجردة من روابط الاجتماع كافة: من المجتمع والدولة والأمة. لا غرابة، إذن، في أن يزدهر - في هذه الأجواء - خطاب النهايات: نهاية الإيديولوجيا، نهاية التاريخ، نهاية الدولة (مع العولمة في طبيعتها الأمريكية)، نهاية السيادة و آخرها، نهاية المجتمع

والهندسة هذه، المحمولة على فكرة كونية الحقوق، تعيد النظر في مجمل المعمار الفكري والسياسي الذي قام، منذ نهاية القرن السادس عشر، مع نظرية السيادة مع جان بودان كما مع مبدأ الدولة الوطنية منذ معاهدة ويستفاليا

abdelkeziz29W@gmail.com